

Distr.: General
29 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٩ من جدول الأعمال المؤقت*

المراقبة الدولية للمخدرات

التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المعنون "التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، والذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم التقرير عرضاً موجزاً لتنفيذ الولايات المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، وخصوصاً نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، التي عقدت من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

* A/59/150.

060904 V.04-56662 (A)



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦-١	أولاً- مقدمة
٤	٢٨-٧	ثانياً- التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة
٤	٧	ألف- المتابعة من قبل لجنة المخدرات
٥	١٤-٨	باء- خفض الطلب
٩	١٨-١٥	جيم- خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة
١٢	٢٣-١٩	دال- التعاون القضائي والتعاون على إنفاذ القانون
١٥	٢٤	هـاء- مكافحة غسل الأموال
١٥	٢٨-٢٥	واو- القضاء على المحاصيل غير المشروعة والتنمية البديلة
١٩	٣٤-٢٩	ثالثاً- الإجراءات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
٢١	٣٧-٣٥	رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

الأشكال

٧	 ٢٠٠٢	الأول- الاتجاهات العالمية في تعاطي المخدرات، ٢٠٠٢
١١	 ٢٠٠٢-١٩٩١	الثاني- الاتجاهات العالمية في تعاطي المنشطات الأمفيتامينية وفقاً للخبراء الوطنيين، ٢٠٠٢-١٩٩١
١٣	 ٢٠٠٢-١٩٩٠	الثالث- نسبة الضبطيات، مصنفة حسب فئات العقاقير المختلفة، ٢٠٠٢-١٩٩٠
١٣	 ٢٠٠٢-١٩٨٥	الرابع- ضبطيات العقاقير عالمياً، ببلايين الوحدات المكافئة، ٢٠٠٢-١٩٨٥
١٦	 ٢٠٠٣-١٩٩٠	الخامس- زراعة خشخاش الأفيون عالمياً، ٢٠٠٣-١٩٩٠
١٦	 ٢٠٠٣-١٩٩٠	السادس- إنتاج الأفيون عالمياً، ٢٠٠٣-١٩٩٠
١٧	 ٢٠٠٣-١٩٩٠	السابع- زراعة شجيرة الكوكا عالمياً، ٢٠٠٣-١٩٩٠
١٨	 ٢٠٠٣-١٩٩٠	الثامن- صنع الكوكايين عالمياً، ٢٠٠٣-١٩٩٠

أولا - مقدمة

١- أعادت الجمعية العامة، في قرارها ١٤١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المعنون "التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، تأكيد التزامها بنتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المكرّسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، المعقودة في نيويورك من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ وأعادت التأكيد على أهمية التزامات الدول الأعضاء بتحقيق الأهداف المحددة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، بصيغتها الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (مرفق قرار الجمعية العامة د-٢/٢٠). وفي الباب الثاني من القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة من جديد البيان الوزاري المشترك والتدابير الإضافية لأجل تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي اعتمدت أثناء الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات (الباب الثاني ألف من الوثيقة A/58/124)؛ وأهابت بجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تواصل تعاونها الوثيق مع الحكومات من أجل تعزيز وتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين ونتائج الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات؛ وشددت على أن جمع البيانات وتحليلها وتقييم نتائج السياسات الجارية تشكل وسائل لاغنى عنها للمضي قدماً في صوغ سياسات سليمة تستند إلى الأدلة في مراقبة المخدرات.

٢- وفي مجال خفض الطلب، حثت الجمعية العامة، في الباب الثاني من قرارها ١٤١/٥٨، جميع الدول الأعضاء على تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٤) وعلى تعزيز جهودها الوطنية لمكافحة تعاطي المخدرات غير المشروعة بين سكانها، ولا سيما الأطفال والشباب؛ وحثت الدول على مواصلة تنفيذ سياسات وبرامج شاملة بشأن خفض الطلب، لأجل تحقيق خفض ملحوظ في تعاطي المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨.

٣- كما حثت الجمعية العامة، في الباب الثاني من قرارها ١٤١/٥٨، الدول على أن تجدد جهودها بغية تنفيذ خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع (قرار الجمعية العامة د-٢٠/٤ ألف)، وعلى أن تبذل جهوداً خاصة لأجل التصدي لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية واستعمالها لأغراض الترفيه، وبخاصة بين الشباب، وعلى أن تنشر المعلومات عن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية الوخيمة التي تنجم عن ذلك التعاطي. وفي مجال مراقبة السلائف، شجعت الجمعية، في الباب الثاني من ذلك القرار، الدول على إنشاء أو تعزيز آليات من أجل تعظيم الاستفادة الفعالة من النظم القائمة، ولضمان المراقبة الصارمة على السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير غير المشروعة.

٤- وفي مجال التعاون القضائي، أهابت الجمعية العامة، في الباب الثاني من قرارها ٥٨/١٤١، بجميع الدول أن تعزز التعاون الدولي فيما بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين على جميع المستويات بهدف منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأن تتقاسم أفضل الممارسات العملية، وبخاصة في مجالات المراقبة الجوية والبحرية والمرفئية. وفي مجال مواجهة غسل الأموال، حثت الجمعية العامة، في الباب الثاني من ذلك القرار، الدول على تعزيز الإجراءات المتخذة، وبخاصة التعاون الدولي والمساعدة التقنية، الرامية إلى منع ومكافحة غسل العوائد المتأتية من الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة إجرامية.

٥- كما أهابت الجمعية العامة، في الباب الثاني من قرارها ٥٨/١٤١، بالدول أن تعزز دعمها لبرامج التنمية البديلة والاستئصال التي تضطلع بها البلدان المتأثرة من جراء الزراعة غير المشروعة للقنب وخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا، وبخاصة البرامج الوطنية التي تسعى إلى الحد من التهميش الاجتماعي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وأن تشجع التعاون الدولي، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، لمنع نشوء زراعة المحاصيل غير المشروعة في مناطق أخرى أو انتقالها إليها؛ وأن توفر مزيداً من سبل الوصول إلى أسواقها أمام منتجات برامج التنمية البديلة.

٦- وشجعت الجمعية العامة، في الباب الثالث من قرارها ٥٨/١٤١، لجنة المخدرات، بوصفها هيئة التنسيق العالمية بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، وبصفتها الهيئة التشريعية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على مواصلة أعمالهما بشأن مراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية؛ وطلبت إلى البرنامج أن يواصل تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء وأن يكفل مواصلة التحسين في الإدارة بسبل شتى من بينها التنفيذ الكامل لقراري لجنة المخدرات ١٦/٤٤ و ١٧/٤٥، وأن يعزز أواصر التعاون مع الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة، وأن يعمل، عند الطلب، على تقديم المساعدة لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين.

ثانياً- التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

ألف- المتابعة من قبل لجنة المخدرات

٧- أوكلت لجنة المخدرات ولاية الإشراف على تنفيذ خطط العمل والتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، من خلال الردود المقدمة من الحكومات على

الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية عن جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة. وواصلت اللجنة، في دورتها السابعة والأربعين، عام ٢٠٠٤، استعراض ما أحرزته الحكومات من تقدم في تحقيق تلك الأهداف والغايات. ومن المقرر أن تقدم الحكومات ردودها على الاستبيان الإثناسنوي في دورة الإبلاغ الثالثة، التي تغطي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وسوف تستخدم المعلومات لإعداد تقرير المدير التنفيذي الإثناسنوي الثالث، الذي سوف تنظر فيه اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين، عام ٢٠٠٥.

باء- خفض الطلب

الاتجاهات العالمية

٨- يقدر مجموع متعاطي المخدرات في العالم بنحو ١٨٥ مليون شخص، أي ما يعادل ٣ في المائة من سكان العالم أو ٤,٧ في المائة من السكان الذين تتراوح سُنهم بين ١٥ و٦٤ عاما. وتؤكد أحدث التقديرات عهدا على أن القنب هو عقار التعاطي الأكثر شيوعا (ما يقرب ١٥٠ مليون متعاطي)، تليه المنشطات الأمفيتامينية (يتناول نحو ٣٠ مليون شخص منشطات أمفيتامينية، وهي في المقام الأول ميثامفيتامين وأمفيتامين، ويتناول ٨ ملايين شخص إكستاسي). ويتناول الكوكايين عدد أكبر بقليل من ١٣ مليون شخص، ويتناول ١٥ مليون شخص مواد أفيونية (مثل الهيروين (٩ ملايين) والمورفين والأفيون والمواد الأفيونية الاصطناعية). ولا تزال المواد الأفيونية، بسبب تأثيرها على الصحة، حسب قياسها بالطلب على خدمات العلاج، هي مشكلة المخدرات الأخطر في العالم. وهي مسؤولة عن ٦٧ في المائة من حالات العلاج من المخدرات في آسيا، و٦١ في المائة في أوروبا، و٤٧ في المائة في أوقيانوسيا. ولكن الميثامفيتامين أصبح، في جنوب شرق آسيا، مشكلة المخدرات الرئيسية خلال العقد الماضي. ولا يزال الكوكايين يحتل المرتبة الأولى في الأمريكيتين ككل، ولكن عدد الأشخاص الذين يدخلون إلى مراكز العلاج من المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الهيروين أصبح الآن أعلى مما هو بسبب الكوكايين. وفي أفريقيا، لا يزال القنب هو السبب السائد في الطلب على العلاج (٦٥ في المائة).^(١)

٩- ومنذ عام ١٩٩٨، كانت الاتجاهات العالمية لتعاطي المخدرات على النحو التالي (انظر الشكل الأول):

(أ) تزايد تعاطي القنب في معظم البلدان. ويبدو أن مستوى الانتشار آخذ في الاستقرار أو حتى في التراجع في البلدان ذات مستوى الانتشار المرتفع والجهود الوقائية

الطويلة الأجل (كما في أستراليا، على سبيل المثال)، حتى وإن كان المستوى لا يزال مرتفعاً نسبياً؛

(ب) تزايد تعاطي المواد الأفيونية في معظم المناطق، باستثناء أوقيانوسيا. وهناك تباينات كبيرة داخل المناطق الإقليمية المختلفة. ففي المنطقة الأوروبية، تشهد أوروبا الشرقية زيادات كبيرة بينما لا يزال الوضع في أوروبا الغربية مستقراً أو أخذاً في الانخفاض؛

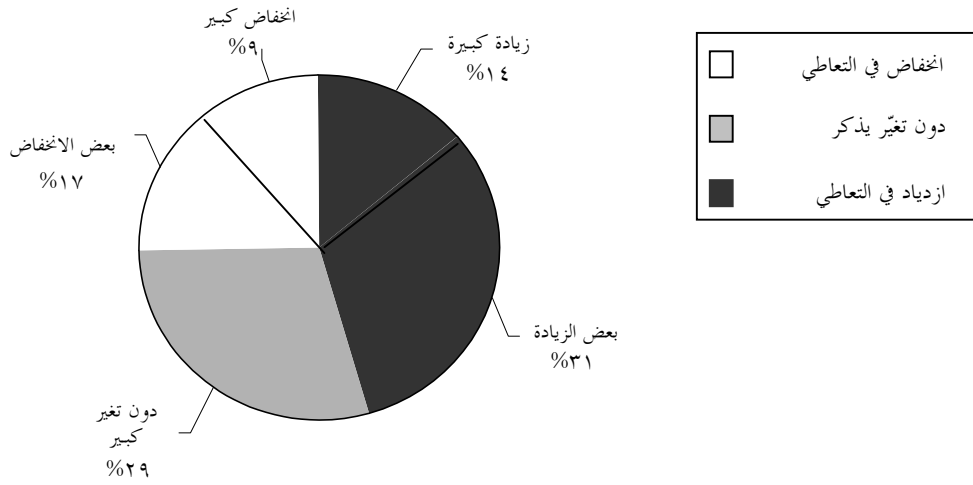
(ج) زاد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في جميع المناطق منذ عام ١٩٩٨. وتباين الزيادات من حيث شدتها ولعلها تشير إلى مواد مختلفة ضمن فئة المنشطات الأمفيتامينية، ولكن المنشطات الأمفيتامينية أصبحت تمثل عقاراً رئيسياً مفضلاً في جميع المناطق؛

(د) شهد تعاطي الكوكايين زيادة طفيفة في منطقة الاستهلاك الرئيسية (الأمريكتين)، بينما يسبب مستوى تناوله المتزايد قلقاً عبر أوروبا. وفي أفريقيا، توقف التعاطي المتزايد للكوكايين المبلّغ عنه في أواخر التسعينات؛ وفي آسيا، جرى الإبلاغ بشأن زيادات طفيفة جداً في تعاطي تلك المادة؛ وكان الوضع مستقراً في أوقيانوسيا. وما زال كراك الكوكايين يمثل مشكلة خطيرة في بعض المناطق.

١٠- وكان تأثير تعاطي المخدرات على الجريمة والعنف على صعيد المجتمعات المحلية محور تركيز تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٣.^(٢) وقد ناشدت الهيئة الحكومات بأن تنفذ سياسات مجتمعية شاملة لخفض الطلب على المخدرات، مع إيلاء اهتمام خاص لمنع تعاطي المخدرات بالاقتران مع طائفة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية وتدابير إنفاذ القانون، التي ينبغي أن تشمل: تهيئة بيئة غير مواتية للتعامل بالمخدرات والاتجار الجزئي بها؛ ودعم الجهود المحلية في مجال توليد العمالة ومصادر الدخل المشروعة؛ والبرامج التعليمية التي تستهدف الفئات المهمشة اجتماعياً؛ والتدخل العلاجي لمصلحة الفئات المعرضة للخطر. كما لاحظت الهيئة أن ثمة حاجة إلى برامج تتسم بالاستدامة في المدى البعيد من أجل تحقيق التأثير المطلوب.

الشكل الأول

الاتجاهات العالمية في تعاطي المخدرات، ٢٠٠٢



المصدر: معلومات قدمتها ٩٥ حكومة في ردودها على الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

المؤشرات الرئيسية

١١- إن قدرة المجتمع الدولي على رصد الاتجاهات في مجال تعاطي المخدرات تعتمد على تحديد وتطبيق مؤشرات رئيسية، تكون مدرجة ضمن أدوات جمع المعلومات. وقد اتفقت لجنة المخدرات، في دورتها السابعة والأربعين، عام ٢٠٠٤، على الحاجة إلى وضع مؤشرات رئيسية لكي تستخدم مرجعا لقياس التقدم المحرز في خفض تعاطي المخدرات. وكان هناك توافق في الآراء على المؤشرات الرئيسية التي اقترحتها الأمانة في تقريرها عن الوضع العالمي فيما يتعلق بتعاطي المخدرات (E/CN.7/2004/2) ورُحِّبَ بفكرة وضع أرقام قياسية لتعاطي المخدرات تستند إلى تلك المؤشرات.^(٣) وكانت المؤشرات الرئيسية التي حددت في اجتماع للخبراء بشأن مبادئ وهياكل ومؤشرات نظم المعلومات المتعلقة بالمخدرات، عقد في لشبونة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، على النحو التالي (E/CN.17/2004/2، الفقرة ٨٣):

- (أ) استهلاك المخدرات من قبل السكان عموما (تقديرات الانتشار والتواتر)؛
- (ب) استهلاك المخدرات من قبل السكان الشباب (تقديرات الانتشار والتواتر)؛
- (ج) تعاطي المخدرات الشديد الخطر (تقديرات عدد متعاطي المخدرات بالحقن ونسبة ممارسي السلوك الشديد الخطر، وتقديرات عدد متناولي المخدرات بصورة يومية)؛

- (د) الاستفادة من الخدمات المتعلقة بمعالجة مشاكل المخدرات؛
- (هـ) حالات المرض المتصلة بالمخدرات (تفشي فيروس الإيدز وفيروس التهاب الكبد باء وفيروس التهاب الكبد جيم لدى متناولي المخدرات غير المشروعة)؛
- (و) الوفيات المتصلة بالمخدرات (الوفيات التي يمكن عزوها مباشرة إلى تناول المخدرات).
- ١٢- وفي هذا الصدد، يعمل العديد من البلدان من أجل تحسين نظم جمع البيانات التابعة لها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي إطار البرنامج التقييمي العالمي بشأن تعاطي المخدرات وبرامج أخرى.

الإيدز وفيروسه

١٣- تولي لجنة المخدرات أولوية للوقاية من الإيدز وفيروسه في سياق تعاطي المخدرات، لأن التشارك في الإبر والمحاقن وغيرها من معدات الحقن الملوثة في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن لا يزال يمثل وسيلة هامة لنقل فيروس الإيدز في جميع المناطق الفرعية تقريبا، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (E/CN.7/2004/3 و Corr.1، الفقرة ٤). ويوجد نحو ١٣,٢ مليون شخص في العالم يتعاطون المخدرات بالحقن؛ وفي بعض المناطق يشكل المصابون بفيروس الإيدز أكثر من ٥٠ في المائة. وقد شجعت لجنة المخدرات، في قرارها ٢/٤٧، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أن يقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيروسه (اليونيدز) ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات ذات الصلة، بمواصلة جهوده الرامية إلى دراسة فعالية برامج الوقاية من الإصابة بالإيدز وفيروسه ذات الصلة بالمخدرات. وإضافة إلى ذلك، اختارت اللجنة للمناقشة المواضيعية بشأن الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل ذات الصلة بتعاطي المخدرات، المقرر عقدها خلال الدورة الثامنة والأربعين، عام ٢٠٠٥، موضوعي "بناء القدرات لدى المجتمعات المحلية" و"الوقاية من الإيدز وفيروسه والأمراض الأخرى المنقولة بالدم، في سياق الوقاية من تعاطي المخدرات". وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، سوف يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رئاسة لجنة المنظمات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيروسه.

١٤- ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الهيئة التنظيمية المختصة بجميع المسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات بالحقن من حيث صلتها بالإيدز وفيروسه. ويضم الشركاء الرئيسيون للمكتب في ذلك المجال أمانة اليونيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

ومنظمة الصحة العالمية. وقد نظّم المكتب سلسلة من الاجتماعات لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتعاطي المخدرات بالحقن. ويتولى المكتب، بالاشتراك مع أمانة اليونيدز، الإشراف على فريق الأمم المتحدة المرجعي المعني بالوقاية من الإيدز وفيروسه وتوفير الرعاية عند تعاطي المخدرات بالحقن في البلدان النامية والانتقالية. وفضلا عن ذلك، أنشأ المكتب وحدة الإيدز وفيروسه داخل شعبة العمليات للإشراف على تنفيذ استراتيجية المكتب المتعلقة بجميع جوانب الإيدز وفيروسه وغير ذلك من العواقب الصحية والاجتماعية لتعاطي المخدرات.

جيم- خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة

١٥- في الفقرة ١٣ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، قررت الدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص لصنع العقاقير الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع ودعت إلى اتخاذ إجراءات لإنفاذ خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعما للأولوية التي منحتها الدول الأعضاء لمكافحة الخطر الذي تشكله المنشطات الأمفيتامينية، دراسته الاستقصائية العالمية الأولى بشأن العقاقير الاصطناعية، وعنوانها^(٤) "Ecstasy and Amphetamines: Global Survey 2003" (الإكستاسي والأمفيتامين: الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٣). وقد كشفت تلك الدراسة عن حدوث زيادة مذهلة في صنع العقاقير الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها على نطاق العالم تؤثر على جميع البلدان، المنتجة منها والمستهلكة على السواء. وتبيّن الدراسة الاستقصائية بصورة موثقة حدوث زيادة مقلقة في عدد وحجم مواقع الصنع حول العالم، التي تتراوح من معامل منزلية صغيرة إلى عمليات سرية معقدة بإمكانها صنع طن من العقاقير الاصطناعية في الأسبوع (أي ما يعادل مليون قرص من إكستاسي). وشددت الدراسة الاستقصائية على الطابع العالمي لمشكلة المنشطات الأمفيتامينية. وخلافا للكوكايين والهروين، اللذين ينحصر صنعهما جغرافيا ومناخيا، فإنه يمكن أن تُنتج المنشطات الأمفيتامينية في أي مكان. ويستفيد المصنعون السريون بصفة متزايدة من يسر الوصول إلى معلومات الإنتاج المتاحة عبر الإنترنت. وتُنشأ مختبرات تيسر لها سبل الحصول على الكيماويات السليفة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد.

١٦- وقد تناول نحو ٣٨ مليون شخص منشطات أمفيتامينية خلال السنة الماضية.^(٥) وخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، زاد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في جميع مناطق العالم، رغم ظهور بعض إشارات الاستقرار مؤخرا في مناطق الاستهلاك الرئيسية (انظر الشكل الثاني). ولا يزال

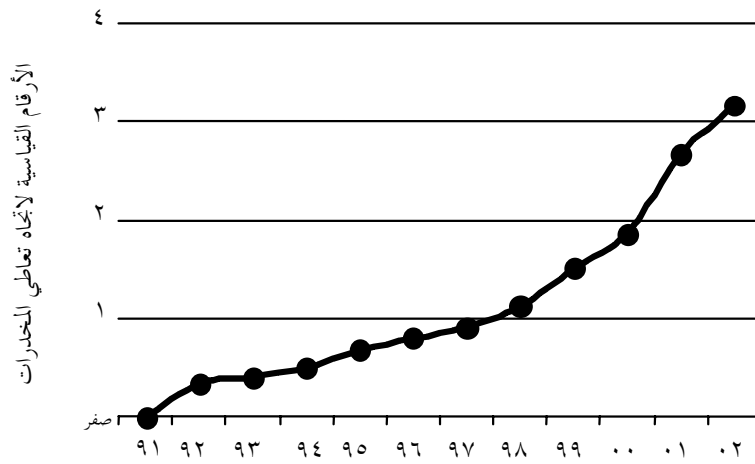
الميتامفيتامين هو المنشط الأمفيتاميني المتاح على أوسع نطاق، رغم أن ميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (MDMA)، المعروف عموماً باسم إكستاسي) هو المادة التي شهدت أكبر الزيادات خلال السنوات القليلة الماضية. وقد حدثت غالبية حالات اعتراض الميتامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية. وحدث جل الضبطيات العالمية من الأمفيتامين وإكستاسي في أوروبا، حيث سجلت معظم البلدان زيادة في الضبطيات. ويبدو أن الصنع السري لمواد شبيهة بإكستاسي، مُقاسة بعدد المعامل السرية المكتشفة، يتركز في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وخلال السنوات القليلة الماضية، أبلغ أيضاً عن اكتشافات في بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا. ويؤكد انتشار تعاطي العقاقير الاصطناعية، وخصوصاً المنشطات الأمفيتامينية، والاتجار بها على نطاق واسع حاجة الحكومات في البلدان التي يحدث فيها معظم الصنع غير المشروع إلى اتخاذ إجراءات فعّالة لمكافحة ذلك النشاط غير المشروع، بما في ذلك تنفيذ ضوابط أكثر صرامة لمنع تسريب الكيماويات السليفة من القنوات المشروعة لكي تستخدم في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية (E/CN.7/2004)، الفقرتان ٨٩ و١١٢).

١٧- وقد عقدت لجنة المخدرات، أثناء دورتها السابعة والأربعين، مناقشة مواضيعية بشأن العقاقير الاصطناعية ومراقبة السلائف: إنتاج العقاقير الاصطناعية، بما في ذلك الميثاكوالون (ماندراكس)، والاتجار بها وتعاطيها؛ وتعزيز نظم مراقبة الكيماويات السليفة ومنع تسريب تلك الكيماويات والاتجار بها. ولوحظ أن جهود بعض السلطات الوطنية تواجه ازدياد الإحباط في تلك المجالات من جرّاء الافتقار إلى القدرة على التصدي لمشاهد الاجرام الخطيرة وعلى التصرف في السلائف الكيميائية بشكل مأمون. وقد أثبتت الاشعارات السابقة للتصدير أنها وسيلة قيّمة في مكافحة تسريب الشحنات المشروعة، كما يسرت التحريات التعقّية كشف مصادر المواد الكيميائية المضبوطة، واستبانة طرائق العمل المستخدمة في حالات التسريب.^(٦) ومازال الاتجار غير المشروع عن طريق البحر هو إحدى الوسائل الرئيسية المستخدمة لنقل المخدرات المصنوعة بطرق غير مشروعة وكيماوياتها السليفة في جميع المناطق. وأشار إلى المبادرات الدولية لمراقبة السلائف، وهي عملية بيربل (Operation Purple) وعملية توباز (Operation Topaz) ومشروع بريزم (Project Prism)، التي تضطلع بها الحكومات بالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ولوحظ أنه على الرغم من أن تلك المبادرات قد أثبتت فعاليتها، فإنها تتطلب استمرار الدعم والالتزام من جانب جميع الدول المشاركة فيها.^(٧) وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على مشروع قرار لكي تعتمد الجمعية العامة عنوانه "متابعة تعزيز نظم مراقبة السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها".^(٨) وفي مشروع القرار

ذاك، سوف تحت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء على أن تنشئ نظماً لضمان إبلاغ جميع الحكومات المعنية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على جناح السرعة عن تفاصيل أي اعتراض للسلائف أو ضبطها أو تسريبها أو محاولة تسريبها، وكذلك على التشارك، بقدر المستطاع، في المعلومات ذات الصلة، لكي يتسنى التعرف على الطرائق التي يكثر استخدامها في الاتجار بالمواد الكيميائية، وذلك عملاً بالمادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.^(٩)

الشكل الثاني

الاتجاهات العالمية في تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، وفقاً للخبراء الوطنيين،
١٩٩١-٢٠٠٢



المصدر: التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16).

١٨- وناشدت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٣،^(١٠) جميع الحكومات المعنية بأن توحد جهودها في مجال مكافحة مشكلة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية من خلال مشروع بريزم، وهو عملية عالمية النطاق لمنع تسريب الكيماويات السليفة التي تستخدم في صنع المنشطات الأمفيتامينية. ويهدف مشروع بريزم إلى منع صنع الكيماويات السليفة على نحو غير مشروع، وذلك بالحيلولة دون حصول المتجرين على المواد الكيميائية التي يحتاجونها، وكشف المعامل التي يجري فيها ذلك الصنع وتفكيكها، باستخدام أساليب تحر مختلفة لإنفاذ القانون، مثل التسليم المراقب.

دال - التعاون القضائي والتعاون على إنفاذ القانون

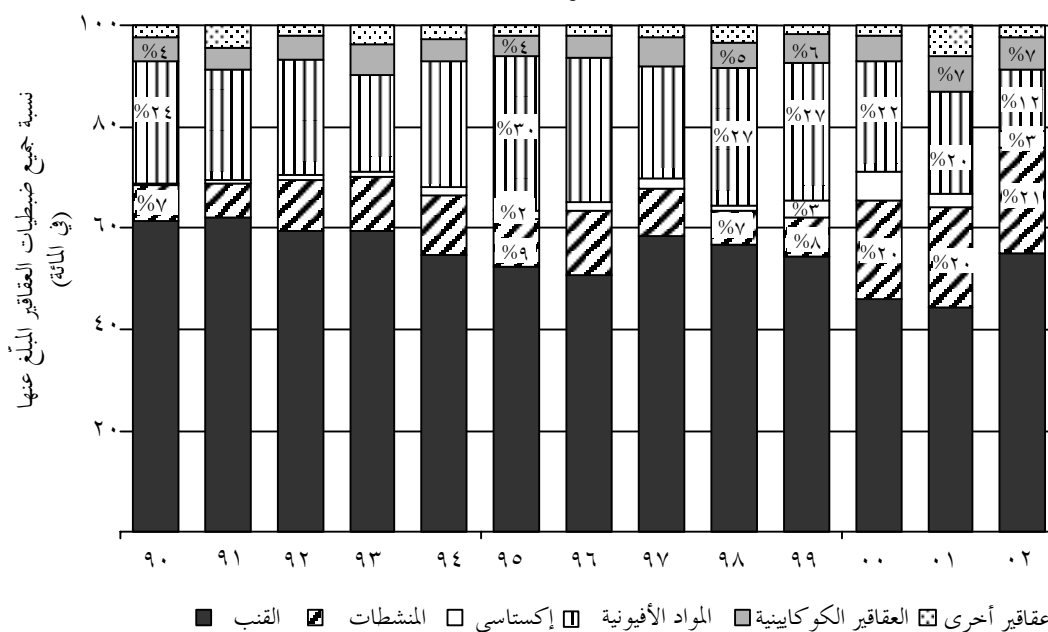
١٩- توفر الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١،^(١١) واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١،^(١٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨،^(١٣) التي صدّقت عليها جميع الدول الأعضاء تقريرا، الاطار القانوني للمراقبة الدولية للمخدرات، بما في ذلك التعاون القضائي. وهناك ١٨٠ دولة طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢،^(١٤) و ١٧٥ دولة طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١، و ١٧٠ دولة طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٢٠- وقد زاد العدد الإجمالي لضبطيات العقاقير زيادة مطردة منذ مطلع التسعينات، ولكن ثمة دلائل على حدوث استقرار وانخفاض في عام ٢٠٠٢. وتفيد بيانات الضبطيات العالمية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ بحدوث انخفاض في الأهمية النسبية للقنب، والظهور السريع للمنشطات الأمفيتامينية، وزيادة في ضبطيات المواد الأفيونية، وزيادة، تلاها استقرار، في ضبطيات الكوكايين (انظر الشكلين الثالث والرابع). كما زادت كمية العقاقير غير المشروعة التي ضبطت، حيث سجلت إكستاسي والمُخمّدات والمنشطات الأمفيتامينية أكبر الزيادات. ومن حيث الكميات المضبوطة، يحتل القنب أبرز المواقع؛ يليه الكوكايين والمواد الأفيونية والمنشطات الأمفيتامينية، بهذا الترتيب.

٢١- وظلت السوق العالمية للهروين مستقرة إلى حد كبير في عام ٢٠٠٢، ولكن ثمة دلائل طفيفة على حدوث زيادة في عام ٢٠٠٣، كما يُتوقع حدوث زيادة أكبر في عام ٢٠٠٤. وبما أن زراعة خشخاش الأفيون تتركز بصورة متزايدة في أفغانستان، التي أنتجت ثلاثة أرباع كميات الأفيون غير المشروع في العالم خلال السنوات الأخيرة، فسوف تعتمد السوق بقدر كبير على ما يحدث في ذلك البلد. واستمر الانخفاض العام في زراعة شجيرة الكوكا وصنع الكوكايين للسنة الرابعة على التوالي، واستمرت جهود خفض العرض اليقظة في بوليفيا وبيرو وكولومبيا. ولكن سوق القنب استمرت في الازدهار والتوسع في مناطق عديدة، وكذلك سوق المنشطات الأمفيتامينية.

الشكل الثالث

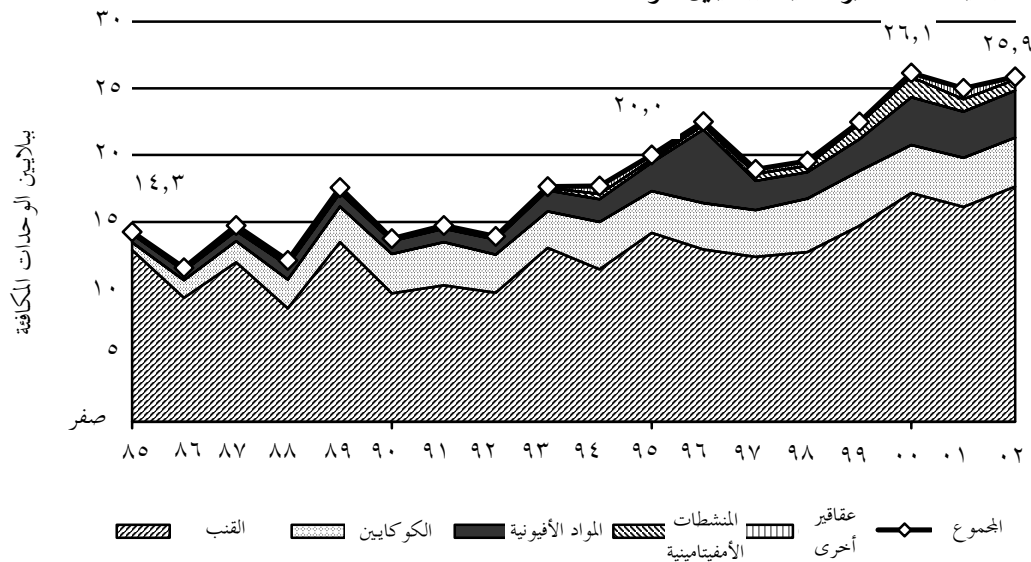
نسبة الضبطيات، مصنفة حسب فئات العقاقير المختلفة، ١٩٩٠-٢٠٠٢



المصدر: التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16).

الشكل الرابع

ضبطيات العقاقير عالميا، بـبلايين الوحدات المكافئة، ١٩٨٥-٢٠٠٢



المصدر: التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16).

٢٢- وقد أعربت الدول الأعضاء عن قلقها المستمر إزاء التحديات والأخطار الجسيمة التي تطرحها الصلات بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية. وفي الدورة السابعة والأربعين للجنة المخدرات، طالب المشاركون بتقوية التعاون الدولي، وخصوصا فيما بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون على جميع المستويات، بغية منع الاتجار بالمخدرات ومكافحته. وأشار الممثلون إلى ازدياد المشاكل الناجمة عن الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر وعن الاتجار العابر بالعقاقير غير المشروعة في بلدانهم، وإلى الدور الحاسم الذي يؤديه التعاون الدولي، وإلى حالات النجاح التي يسرّها الاتفاقات والترتيبات الثنائية والاقليمية، وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون على إنفاذ القانون. ولوحظ أن أمر الاعتقال الأوروبي قد أصبح حجر زاوية في التعاون القضائي داخل الاتحاد الأوروبي، وخصوصا فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تنفيذ مبدأ الاعتراف المتبادل بالقرارات المتعلقة بالمسائل الجنائية.^(١٤)

٢٣- واستعرضت الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات اتجاهاً الاتجار بالمخدرات والتعاون الاقليمي ودون الاقليمي، وتناولت كذلك المسائل التي لها الأولوية فيما يتعلق بإنفاذ قوانين المخدرات في منطقة كل منها. وقد عُقدت أربعة اجتماعات في عام ٢٠٠٣: الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، التي عقدت في عمان من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه؛ والاجتماع الثالث عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، الذي عقد في بورت لويس من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر؛ والاجتماع الثالث عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي عقد في سلفادور، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ والاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بانكوك من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وعالجت التوصيات التي قدمتها الهيئات الفرعية مسائل مثل مكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية والقنب، وتبيين هوية المتجرين من خلال مراقبة الوثائق مراقبة فعّالة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون على مكافحة صنع المنشطات وتوزيعها بصورة غير مشروعة، وتدريب موظفي إنفاذ القانون، وحشد الدعم المجتمعي لاستراتيجيات إنفاذ القانون المتعلقة بمكافحة المخدرات، والقيام بعمليات تسليم مراقب فعّالة، وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون العملي على الصعيد المشترك بين الوكالات وعبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي.

هاء - مكافحة غسل الأموال

٢٤- لاحظت لجنة المخدرات أن التدابير الرامية إلى مكافحة غسل الأموال المتصل بالجريمة الخطيرة، بما في ذلك تمويل الموجودات الإرهابية، ينبغي أن تراعي مختلف جوانب التوصيات المنقحة الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال. وفي هذا الصدد، يمكن تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي من خلال آليات، مثل فريق أفريقيا الشرقية والجنوبية المعني بمكافحة غسل الأموال. وقد ييسر الإطار القانوني الجديد لتدابير مكافحة جرائم غسل الأموال سبل الوصول إلى المعلومات المصرفية ونجاح وحدات الاستخبارات المالية في أداء وظائفها، مما أدى إلى ازدياد الحالات المكتشفة والأموال المصادرة.^(١٥) وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عام ٢٠٠٣، من خلال العمل بتعاون وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، بدعم التصديق على الصكوك العالمية الإثني عشر المتصلة بالإرهاب وتنفيذها، وكذلك الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأسهم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بتقديم المساعدة في مجالات مثل صوغ التشريعات وبناء القدرات لصالح المحققين وأعضاء النيابة العامة والعاملين في القطاع المالي، وكذلك إنشاء وحدات للاستخبارات المالية وتعزيزها.

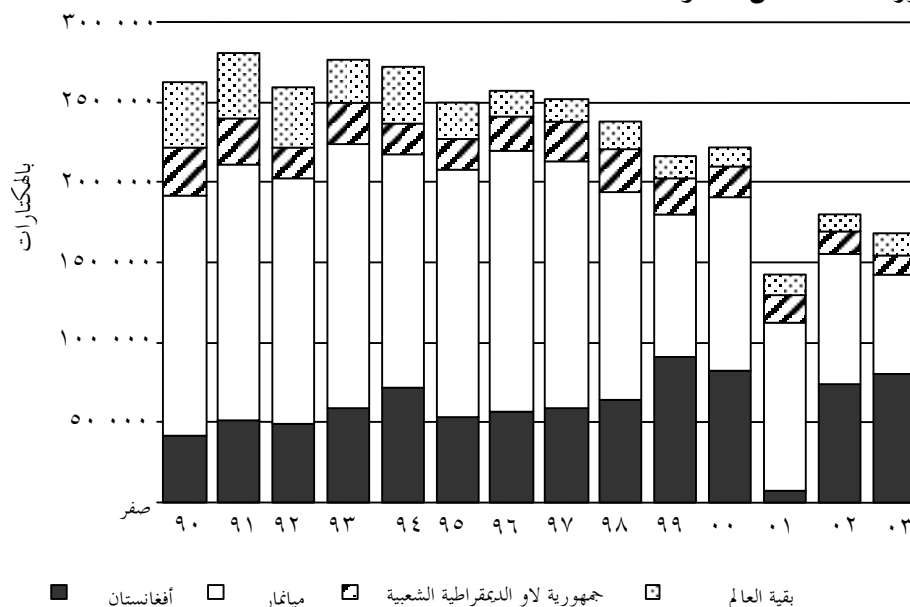
واو - القضاء على المحاصيل غير المشروعة والتنمية البديلة

٢٥- عرّف قادة العالم في جمعية الأمم المتحدة للألفية الفقر العالمي بأنه واحد من أصعب التحديات. واعتمدوا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي قرروا فيه خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٩). وخلال السنة الماضية، قدم المكتب المساعدة إلى الحكومات في خفض زراعة المحاصيل غير المشروعة، وخصوصاً خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا. وقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره، وإن كان غير منتظم. وخلال السنوات الأخيرة، حدث انخفاض مستدام في تلك المحاصيل في بوليفيا وكولومبيا. بيد أن زراعة خشخاش الأفيون المستشرية في أفغانستان أدت إلى جعل ذلك البلد مصدراً لثلاثة أرباع إنتاج الأفيون غير المشروع في العالم (انظر الشكلين الخامس والسادس). وقد استهلت معظم الحكومات في المنطقة الأندية دون الإقليمية وفي جنوب شرق وجنوب غرب آسيا خططاً للتنمية البديلة تهدف إلى الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة. وتشمل تلك الخطط تشجيع منتجات الصناعة الزراعية والزراعة الحراجية القابلة للنجاح تجارياً، وكذلك الاستخدام الرشيد لموارد الأراضي المشجرة وحفظ التربة. وقد تركزت برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي يُنفَّذ بعضها على نحو مستقل ويدار البعض الآخر

بالاشتراك مع وكالات أخرى ومؤسسات مالية دولية، على الحد من الفقر وتمكين المرأة وإيجاد مصادر عيش جديدة وحماية البيئة.

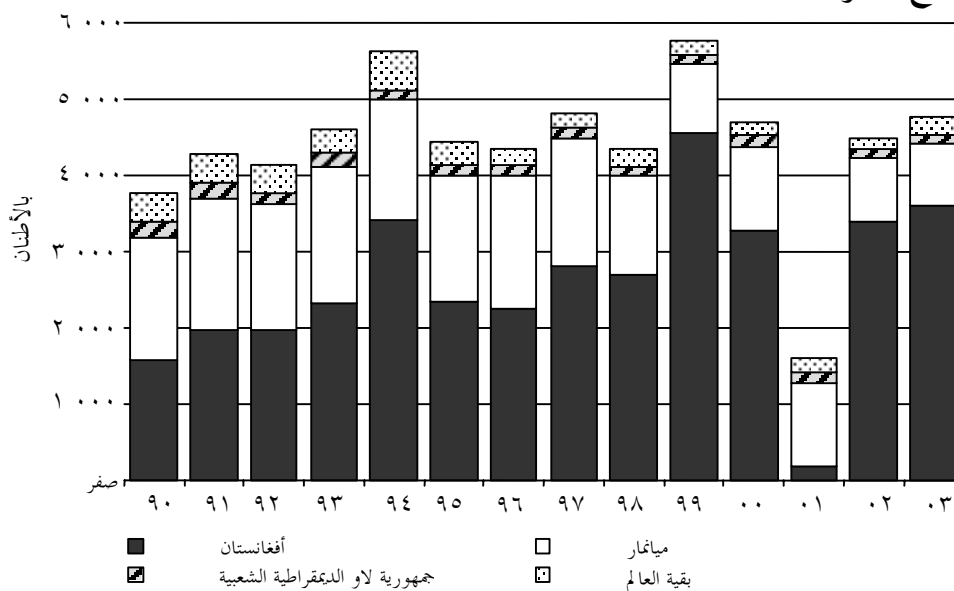
الشكل الخامس

زراعة خشخاش الأفيون عالمياً، ١٩٩٠-٢٠٠٣



الشكل السادس

إنتاج الأفيون عالمياً، ١٩٩٠-٢٠٠٣

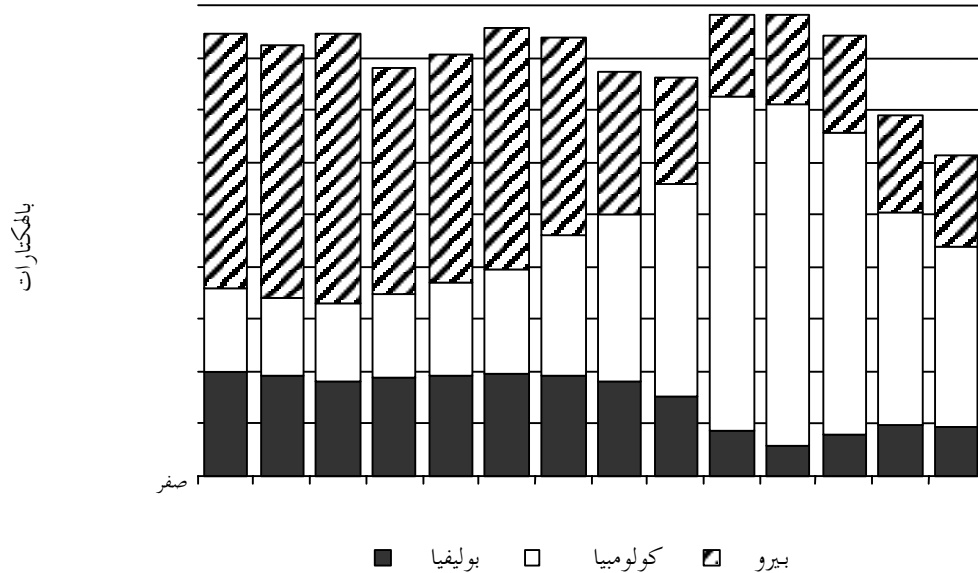


المصدر: التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16).

٢٦- وقد ساعد برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحكومات على إنشاء نظم للرصد وإجراء دراسات استقصائية سنوية في جميع المناطق الرئيسية لإنتاج الكوكا والأفيون على نحو غير مشروع. وفي عام ٢٠٠٣، أنشئ نظام مشابه في المغرب، المصدر الرئيسي لراتنج القنب غير المشروع وحيث أجريت أول دراسة استقصائية وطنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراساته الاستقصائية المتعلقة بالكوكا في المنطقة الأندية دون الإقليمية.^(١٦) وفي فترة السنوات الخمس التي أعقبت انعقاد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، عام ١٩٩٨، انخفض إجمالي المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا في المنطقة الأندية دون الإقليمية - بوليفيا وبيرو وكولومبيا - بنسبة ٢٠ في المائة لتصل في عام ٢٠٠٣ إلى أقل مساحة لها خلال ١٤ سنة إذ بلغت ٨٠٠ ١٥٣ هكتار (انظر الشكلين السابع والثامن). وانخفضت المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا في كولومبيا لتصبح ٨٦ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣، مما يمثل انخفاضاً نسبته ١٦ في المائة مقارنة بالسنة السابقة؛ وكانت تلك هي السنة الثالثة للانخفاض السنوي المتوالي منذ عام ٢٠٠٠، مما أدى إلى انخفاض إجمالي المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا في كولومبيا بنسبة ٧ في المائة. وقد تبع الاتجاه السائد خلال السنوات الأخيرة في كولومبيا اتجاه الانخفاض في زراعة شجيرة الكوكا في بوليفيا وبيرو منذ منتصف التسعينات. فقد بلغت المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا في بيرو ٢٠٠ ٤٤ هكتار في عام ٢٠٠٣، مما يمثل انخفاضاً نسبته ١٣ في المائة منذ عام ١٩٩٨. وفي بوليفيا، بلغ إجمالي المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا ٢٣ ٦٠٠ هكتار، أي ما لا يتجاوز نصف المستوى الذي قدر في مطلع التسعينات ومنتصفها، ولكن بزيادة طفيفة مقارنة بالمستوى في عام ٢٠٠٢.

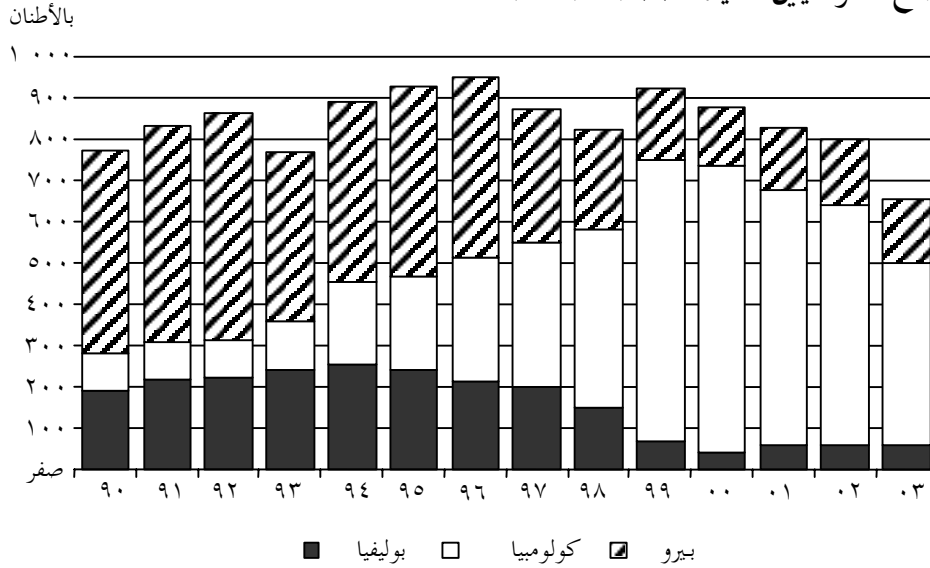
الشكل السابع

زراعة شجيرة الكوكا عالمياً، ١٩٩٠-٢٠٠٣



الشكل الثامن

صنع الكوكايين عالميا، ١٩٩٠-٢٠٠٣



المصدر: التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16).

٢٧- وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حكومات أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار في إجراء دراسات استقصائية سنوية عن زراعة خشخاش الأفيون. وفي ميانمار، انخفضت تلك الزراعة بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى انخفاض تراكمي نسبته ٦٢ في المائة منذ عام ١٩٩٦. وفي المقابل، زادت تلك الزراعة مرة أخرى في أفغانستان بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٣. وسوف تصدر نتائج الدراستين الاستقصائيتين لعام ٢٠٠٤ المتعلقين بأفغانستان وميانمار في نهاية عام ٢٠٠٤. واشتركت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إجراء الدراسة الاستقصائية عن خشخاش الأفيون لعام ٢٠٠٤ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،^(١٧) من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس استنادا إلى مسح ميداني وصور ساتلية. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شهدت زراعة خشخاش الأفيون انخفاضا نسبته ٤٥ في المائة، من ١٢ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣ إلى ٦ ٦٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٤. وأدى ذلك إلى انخفاض تراكمي نسبته ٧٥ في المائة منذ عام ١٩٩٨.

٢٨- ومن أجل استدامة ذلك الانخفاض، يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من خلال وحدة لتيسير البرامج تقوم بتنسيق ودعم ورصد الاستراتيجية البرنامجية الوطنية، المعنونة "النهج المتوازن للقضاء على

الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية". وقد صممت وحدة تيسير البرامج خصيصا لأداء تلك المهمة بمساعدة مجموعة من الموظفين الدوليين والوطنيين الذين لديهم دراية وخبرة واسعتين في التنمية البديلة وخفض الطلب على المخدرات.

ثالثا- الإجراءات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٩- واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الدول على الامتثال لأحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ودعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في رصد تنفيذ الدول لتلك الأحكام. وساعد الدول الأعضاء على إنشاء آليات جديدة لإنفاذ القانون وتشجيع العمليات الدولية المشتركة. وكان تدريب مسؤولي إنفاذ القانون العاملين في خط المواجهة والمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة أولوية عليا. وقدم المكتب تدريباً متخصصاً في أساليب التحري الحديثة (مثل العمليات الاستخباراتية السرية وجمع الأدلة غير الموقعية) وفي استخدام البرمجيات الحاسوبية الاستخباراتية المتقدمة.

٣٠- وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفة مباشرة بالترويج لأفضل الممارسات في مجال التنمية البديلة، أو أسهم في إدراج تلك الممارسات في الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر، في أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكولومبيا وميانمار. وفي جنوب شرق آسيا، قام المكتب بدعم مشاريع ساعدت على ضمان الأمن الغذائي للمجتمعات التي كانت تزرع الأفيون سابقاً وذلك من خلال زيادة إنتاج الأرز ومصادر الدخل الأخرى. وفي أمريكا اللاتينية، وصلت المشاريع النموذجية إلى عشرات الآلاف من الأسر المزارعة التي نُظِّمَت كمنشآت زراعية ورابطات منتجين. وإضافة إلى توفير العمالة المشروعة للشباب والنساء، أسهمت مشاريع سبل العيش البديلة في إنتاج صادرات مشروعة ومحاصيل غذائية، بحيث جمعت بين فوائد الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي لما فيه مصلحة البلدان المعنية.

٣١- وفي مجال خفض الطلب على المخدرات وتعزيز الصحة العامة، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء على إنشاء نظم وطنية للمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات، وتشجيع أفضل الممارسات، وتنفيذ المشاريع التي تؤدي إلى خفض الارتهاان بالمخدرات. ويواصل المكتب دعم الدول الأعضاء من خلال مشاريع لمنع تعاطي المخدرات بين الشباب عموماً، وكذلك بين الشباب المعرضين للخطر وفئات سكانية محددة معرضة للخطر. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب، من خلال المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من تعاطي مواد الإدمان، التي تشترك في تنفيذها منظمة الصحة العالمية والشبكة الشبابية العالمية، باستبانة أفضل

الممارسات ونشرها من خلال سلسلة "أدلة عملية" بشأن كيفية التخطيط لتدابير منع تعاطي المخدرات وبشأن كيفية استخدام الأداء الفني والرياضة والأنشطة الشبابية والأنشطة المشتركة بين الأقران والإنترنت لمنع تعاطي المخدرات. كما استحدث المكتب موردا منهجيا يعرف باسم مجموعة الأدوات المتعلقة بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات بغية دعم وضع نظام متكامل للمعلومات المتعلقة بالمخدرات؛ وتنفيذ دراسات استقصائية مدرسية بشأن تعاطي المخدرات؛ وتقدير مدى الانتشار؛ وإدارة البيانات وتفسيرها؛ وإجراء بحوث كمية ودراسات تقديرية مركزة. وفيما يتعلق بالعلاج وإعادة التأهيل، استهل المكتب عددا من المشاريع الإقليمية في دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تهدف إلى تنويع الخدمات المتاحة لتعاطي المخدرات بالحقن، بما في ذلك العلاج والوقاية من الإيدز وفيرس. وأصدرت أربعة منشورات في إطار مجموعة أدوات علاج تعاطي المخدرات بغية مواجهة المسائل المختلفة في هذا الميدان.

٣٢- وأصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "World Drug Report 2004" (التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤) متزامنا مع اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تحت شعار "المخدرات: العلاج خيار ناجح". وأصدر المكتب الطبعة الأولى في مجلدين من منشوره التقرير العالمي عن المخدرات الذي يدمج منشور الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة السابق مع التقرير العالمي عن المخدرات. وقد جُمع المنشوران معا لزيادة نطاق التغطية التحليلية، مع الحفاظ على الناتج الإحصائي السنوي. ويشمل التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤ اتجاهات السوق ويقدم تحليلا متعمقا للاتجاهات الطويلة الأجل، وكذلك إحصاءات مفصلة عن جميع أسواق المخدرات غير المشروعة. واستند التقرير إلى بيانات تم الحصول عليها في المقام الأول من الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية الذي أرسلته الحكومات إلى المكتب في عام ٢٠٠٣، مستكملا بموارد أخرى، عند الاقتضاء.

٣٣- وأعادت لجنة المخدرات، في قرارها ٨/٤٦، تأكيد قراراتها ١٦/٤٤ و ١٧/٤٥، اللذين دعت فيهما إلى مواصلة تحسين الإدارة وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء إسهاما في تنفيذ البرنامج على نحو معزز ومستدام. وقد اتخذت عدة مبادرات لتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، وكذلك فيما بين الدول الأعضاء، فيما يتعلق بأولويات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارته. وفي عام ٢٠٠٣، أدت الإصلاحات الإدارية إلى تبسيط مهام المكتب، بإعادة تحديد ملامح شبكة المكاتب الميدانية وتأمين قاعدة إيرادات أكثر استقرارا وتعزيز إدارة الموارد البشرية والضوابط المالية وتكنولوجيا المعلومات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أرسى الأمين العام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ برامج المخدرات والجريمة المتكاملة التي

تضطلع بها المنظمة، بغية معالجة المسائل المترابطة المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب الدولي في سياق التنمية المستدامة والسلام والأمن (ST/SGB/2004/6).

٣٤- وإضافة إلى المبادرات الرامية إلى الحصول على أقصى قدر من الإيرادات من الجهات المانحة التقليدية، سعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى توسيع التمويل المشترك من خلال تقاسم التكاليف والمساهمات النقدية من الجهات الحكومية النظيرة في البلدان المتلقية للمساعدة. كما عُُلِّقت أهمية كبيرة على حشد موارد إضافية من المؤسسات وشركات القطاع الخاص، وعلى إقامة شراكات مبتكرة مع المنظمات غير الحكومية والمتطوعين والموجهين. وواصل المكتب سعيه للاتصال بالمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الثنائية، لأجل بناء تحالفات استراتيجية على صعيدي التخطيط والعمليات. وواصل المكتب العمل على تشجيع ادماج مسائل مراقبة المخدرات في صميم أعمال المنظمات التابعة للأمم المتحدة. والمكتب عضو في فرقة عمل مشروع الألفية رقم ١ المعنية بالفقر والتنمية الاقتصادية، التي تعالج مسائل شاملة مثل حقوق الإنسان والادارة الرشيدة والمخدرات والجريمة. وفي دورة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، المعقودة في فيينا يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وافق المجلس على ورقة سياساتية حول الجريمة والتنمية، وضعت الأساس لشراكات قوية مع الدول الأعضاء وداخل منظومة الأمم المتحدة، بهدف مكافحة الجريمة من أجل إزالة عقبة رئيسية أمام التنمية.^(١٨)

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٣٥- في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، عام ١٩٩٨، قررت الحكومات إحراز تقدم كبير في خفض عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها بحلول عام ٢٠٠٨. وبما أن النتائج المحرزة حتى الآن كانت متفاوتة، ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء جهودها لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين، من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو الأهداف والغايات التي من المقرر أن يحققها جميع الدول بحلول عام ٢٠٠٨.

٣٦- وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء إبداء التزامها بتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين من خلال تقديم ردودها على الاستبيان الخاص بالتقارير الإنشائية كاملة وفي الوقت المناسب.

٣٧- ينبغي أن تدرج هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية الإقليمية، مسائل مراقبة المخدرات في صميم برامجها، وأن يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الاضطلاع بدوره الحفاز في إدماج تلك المسائل عن طريق توفير البيانات ذات الصلة واستحداث الأدوات المناسبة.

الحواشي

- (١) *World Drug Report 2004* (التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٤)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.04.XI.16).
- (٢) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.04.XI.1)، الفقرة ٥٩.
- (٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٨ (E/2004/28)، الفقرتان ٥١-٥٢.
- (٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/03/XI.15.
- (٥) *World Drug Report 2004* ...، الصفحة ١٠.
- (٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٨ (E/2004/28)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٧.
- (٧) المرجع نفسه، الفصل الخامس، الفقرة ٦٥.
- (٨) المرجع نفسه، الفصل الأول، الباب ألف، مشروع القرار الثالث.
- (٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.
- (١٠) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٣، الفقرات ١٢٧-١٣٠.
- (١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.
- (١٢) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.
- (١٣) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.
- (١٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٨ (E/2004/28)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٨.
- (١٥) المرجع نفسه.
- (١٦) United Nations Office on Drugs and Crime, *Colombia: Cultivation Survey* (June 2004); United Nations Office on Drugs and Crime, *Peru: Coca Cultivation Survey* (June 2004); United Nations Office on Drugs and Crime, *Bolivia: Coca Cultivation Survey* (June 2004).
- (١٧) United Nations Office on Drugs and Crime, *Lao People's Democratic Republic: Opium Survey 2004* (July 2004).
- (١٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣ (E/2004/67).